

المغايرة في الصيغ ووظائفها الإبلاغية .

د. يوسف وسطاني.

جامعة محمد لمين دباغين . سطيف 2.

الملخص:

Résumé

Parmi les caractéristiques expressives de la langue arabe, « la mise d'expressions en Forme Passive , qui relève des études morphologiques. Cependant, cette forme a plusieurs dénominations dans la grammaire arabe traditionnelle, – entre autres- : « La soustraction ou l'effacement du sujet, ou son anonymat..... », ce qui constitue la structure de base de construction de ce genre de phrase en langue arabe. Cette brève étude prétend déceler quelques fonctions communicatives, soutirées d'applications concrètes inhérentes à ce genre d'expressions linguistiques .

Mots clefs : Caractéristiques

linguistiques, morphologie,
soustraction du sujet, fonctions
communicatives.

من المواضيع الصرفية الصميمة موضوع: "المغايرة في الصيغ"، الذي تعددت تسميته في ثنايا علوم اللسان العربي، من ذلك: "مالم يسم فاعله" أو المفعول الذي لم يسم فاعله، أو المبني للمجهول، ويعتمد المقال على كل التسميات بمعنى واحد، وأساس هذا المبحث أنه قائم على حذف الفاعل من الكلام، لدواع مختلفة يقتضيها المقام، يمكن استنباطها من سياق هذا المقام وطبيعة القرائن المحيطة به. وبناء الأفعال للمجهول إنما يحصل لمقتضيات ذلك المقام وسياقاته، وفي هذا النطاق يتناول المقال بشيء من التحليل وفق العناصر الآتية:

- أ- توطئة: (معنى المغايرة في الصيغ وطبيعة تركيبها).
- ب- بعض الوظائف الإبلاغية للمغايرة للمغايرة في الصيغ من خلال نماذج المقال: (أحاديث نبوية شريفة).
- ت- خاتمة (أهم نتائج المقال).

الكلمات المفتاحية: المغايرة، الصيغة الإبلاغية، البناء المجهول، أفعال ملازمة لصيغة الاتصال.

1-توطئة: "معنى المغايرة في الصيغ وطبيعة تركيبها": اعتمد المقال عبارة: "المغايرة في الصيغ" انطلاقا من المعاني اللغوية التي تتضمنها، والتي تتناسب - بلا ريب- مع التوظيف الاصطلاحي لها، من ذلك أن لفظ "التغير" يُراد به معنى التحول من حال إلى أخرى أي بمعنى "التبدل"، إضافة إلى جعل الشيء المتغير على غير ما كان عليه في الأصل. وتغيّرت الأشياء إذا اختلفت⁽¹⁾. وأما ما يتعلق بلفظ "الصيغة" فهي واردة من: صاغ، يصوغ، صيغة وصوغا للشيء، ويقصد بذلك الهيئة الحاصلة لذلك الشيء والذي بُني على تلك الصيغة⁽²⁾.

والملاحظ مما سبق إمكان ضم اللفظتين لبعضهما فنحصل على: مغايرة + صيغة (صيغ) في الجمع، بحيث يتضح المدلول المشترك بينهما: **غير الصيغة**، ومعنى ذلك الحصول على تحويل أو تبديل هيئة تركيب معين أفاد معنى مستقلا وبالتالي نصل إلى معنى: **البناء للمجهول** والتي أشرنا في خلاصة المقال إلى تسميات لها وضعها النحاة الأوائل والمتأخرين بدءا بـ "سيبويه"، الذي أشار إلى هذه المسألة في باب "المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل"⁽³⁾، ثم المبرّد في كتابه "المقتضب" الذي نحا نحو "سيبويه" إلا أنه أضاف تفصيلا في العنوان الخاص بهذه المسألة فقال: "المفعول الذي لم يُذكر فاعله"⁽⁴⁾، ثم أخرى مفعول ما لم يُسمّ فاعله، ونائب الفاعل لأن المبني للمجهول لم يكن معروفا في المراحل الباكرة من الدرس النحوي، فاستعملت العبارات السالفة للدلالة على هذا المصطلح، والذي تجدر الإشارة إليه ههنا، أن "**المبني للمجهول**" - كما أشرنا- يعدّ من مباحث علم الصرف العربي، ولا أدلّ على ذلك من الأهمية التي نالها في الدراسات اللغوية الحديثة، خاصة عند المفسرين: علماء القراءات والبلاغيين إضافة إلى النحاة⁽⁵⁾، وقد شملت تلك الدراسات مستويات اللغة مثل الأصوات والتراكيب والدلالة. والمغايرة في الصيغ نعني بها الوقوف على نماذج من التراكيب المفيدة التي بُنيت أفعالها للمجهول، لدواعٍ مختلفة اقتضاها المقام وسياقاته، وذلك وفقا لقواعد الصرف العربي مع اعتماد نهج متكامل في التحليل، ونعني بذلك توظيف كل علوم اللسان العربي في اقتفاء أثر المعنى، والإشارة إلى العناصر النحوية التي تؤدي المعنى المراد تبليغه.

فما الذي نعنيه بالبناء للمجهول أو المغايرة في الصيغ؟ يمكن استنباط جواب هذا السؤال من بعض التسميات الخاصة بالموضوع والمشار إليها سابقا، ومنها ما لم يُسمّ فاعله. ويتضح ذلك في عدم إسناد الفعل إلى فاعله، وتبعا لذلك يقوم ما كان مفعولا في الأصل مقام الفاعل.

وبتعبير أدق الإشارة إلى الأفعال المبنية للمجهول نظريا، وذلك يتعلق بطبيعة تركيبها في نطاق عملية الإسناد التي تحدد مقتضيات العناصر النحوية ويتم بموجبها الوقوف على مقام "**الحذف**" إضافة إلى صيغة العامل أو الفعل

الذي لم يُسند إلى فاعله، ليقوم المفعول مقامه، ويُسند إليه معدولا عن صيغة "فَعَلَ" بإحدى الصيغ الآتية إلى "فُعِلَ" و"يُفَعَّلُ"⁽⁶⁾ ونظائرها، على أن يتم إحداث تغيير في الصيغة على النحو التالي: للزمن الماضي يجب ضم أوله وكسر ما قبل آخره، وذلك ليشمل بقية الأوزان الصرفية ونعني بذلك ما يتعلق بالأفعال غير الثلاثية (المزيدة) في مثل: "أَفْعِلَ" و"أَفْتَعِلَ" و"اسْتَفْعِلَ" و"فُعِّلَ" و"فُوَعِّلَ"، وفي المضارع: يضمّ أوله، ويفتح ما قبل آخره، وذلك صالح لمزيدات الثلاثي أيضا.

وتعليل وجود حركة الضمة في أول الفعل يعود إلى أنّ هذه الأخيرة من الفاعل، وبذلك يكون هذا الفعل دالا على فاعله ووجب أن يحرك بحركة ما يدل عليه⁽⁷⁾، وتبعا لذلك فإنّ حكم إعراب ما ينوب عن الفاعل المحذوف هو "الرفع" لأنه يقوم مقام ما حقه الرفع، ثم أقاموا المفعول مقامه فارتفع بإسناد الفعل إليه⁽⁸⁾.

والأمر ههنا يتعلق بمصطلح "الفعل" وهو كما نعلم قسم قائم بذاته عند النحاة الأوائل فيما يتعلق بأقسام الكلمة في العربية، ولذلك فهو يكتسي أهمية بالغة في اللسان العربي، حيث تناولته كتب النحو بدراسات مستفيضة كونه ركنا أساسا في الجملة العربية، وأقوى العوامل اللفظية في التركيب المفيد للمعنى، وهو بمنظور لساني حديث وحدة لسانية (مجموعة أصوات)، والتي تعتبر المادة الدنيا في علم الصرف والمتضمنة لمعنى معين، بحيث كلما طرأ عليها تغيير تعيّر معه المعنى المتضمن فيها، وبالتالي فإنّ الفعل في العربية يؤدي وظائف في الاستعمال اللغوي: وظيفة صرفية ونعني بها الهيئة الحاصلة له في سياق التركيب، ووظيفة نحوية نتيجة تأثر تلك البنية الصرفية بما جاورها من الكلمات في نطاق التركيب الواردة فيها وفقا لما تقتضيه قوانين الصناعة النحوية، ثم وظيفة دلالية وتتجلى في المعنى الحاصل من العناصر السابقة متضافرة ومتكاملة، ولا ريب أن الوقوف -بدقة- على الوظائف المذكورة ينتج عنه استنباط مدلول الفعل بوضوح، والذي يعتبر كناية عن عمل أو حركة أو حدث، وما إليها من مدلولات الفعل في سياقتها الخاصة.

ومن شروط تركيب جملة: "البناء للمجهول" أن يتصدر الفعل تلك الجملة، والذي يحذف فاعله لأسباب، يتضح لنا البعض منها في بعض التطبيقات اللاحقة في هذا المقال. ولئن كان للفاعل في المبني للمعلوم أشكال (أي أنماط-، فإن نائب الفاعل أقل منه تنوعا في البنية، فقد يكون اسما ظاهرا كما في قوله تعالى: "خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا" النساء28، وأصل نائب الفاعل ههنا هو المفعول به، كما قد يكون ضميرا متصلا أو منفصلا، كما أنه من النادر أن يقع مصدرا مؤولا، غير أنه قد يجيء جملة بعد أفعال القول⁽⁹⁾ خاصة إذا تصدرها فعل "قال" مبنيا للمجهول، كما نجد ذلك في القرآن الكريم: "وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ" هود44، إذ يؤخذ الكلام الواقع بعد

الفعل "قيل" في محل رفع نائب فاعل، ومن أشكال نائب الفاعل أيضا شبه جملة، من الجار والمجرور، بحيث يكون الحرف صالحا لجر الأسماء الظاهرة والضمائر مثل: "حتى" و"رُبَّ" وأحرف القسم، وغيرها فالأولى تقتصر على جرّ الأسماء، والثانية للنكرات، والثالثة خاصة بجرّ المقسم به، وبقية الحروف يمكن أن تكون هي ومجرورها نائب فاعل، كما في قوله تعالى: "فَإِذَا نَقَرَ فِي النَّاقُورِ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ" المدثر8، شبه جملة "في الناكور" في محل رفع نائب فاعل. كما يشترط في حرف الجر -لكي يكون نائب فاعل- ألا يكون للتعليل⁽¹⁰⁾، مثل: اللام ومجرورها، لأنها للتعليل مثل: "يَفْرَحُ لِقُدُومِكَ" وكذلك حرف "في" في مثل قولنا: "عُوِّثْتُ فِي سَفَرِي وَحَدِي" والمعنى بسبب سفري، وما شابه ذلك من حروف الجر، وتعليل ذلك عند النحاة أنهم يعتبرون "التعليل" كلام مستأنف، ويمكن تأويله بجواب لسؤال مقدر، وتبعاً لذلك لا يجزون للجار والمجرور - في تلك الحال - أن يحلّا محل نائب الفاعل بعد البناء للمجهول. كما وضح النحاة شرطا آخر للمجرور بحرف الجر لكي يصحّ أن يكون نائب فاعل يتجلى في أن يكون مختصا، وذلك يعني أن تكون دلالة محددة ولا يكتسي طابع الشيع بالإضافة إلى الوصف والإضافة⁽¹¹⁾، كما في قوله تعالى: "وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لَوْطًا سِيءَ بِهِمْ" هود77، وتبين أن المجرور في الآية الكريمة "بهم" ضمير يعود على الرسل، ومن ثمة فهو محدد الدلالة غير شائع، يستوفي شرط نائب الفاعل مع حرف الجر "الباء".

كما قد ينوب كل من الظرف (للزمان والمكان) والمصدر عن الفاعل، شرط أن يكونا متصرفين مختصين، ومعنى ذلك بالنسبة للأول أن يكون صالحا لأن يكون مبتدأ أو فاعلا، أو نائب فاعل، أو مضافا إليه أو ما شابه ذلك من الوظائف⁽¹²⁾، ويعني اختصاص الظرف دلالة على شيء غير مبهم، فلو كان -على سبيل المثال- ظرفا للزمان وجب أن تكون له بداية ونهاية محددتان كأن يكون علما مثل: رمضان، أو مضافا: يوم الجمعة، أو معرفا بـ"أل" مثل: اليوم، أو نكرة مقصورة مثل: يوم واحد. كما يمكن تحديد اسم المكان بالوصف أو الإضافة، مثل: جيء يوم السبت... ووقف أمام الجمهور. والشيء نفسه بالنسبة للمصدر النائب عن الفاعل في تصرفه واختصاصه بالوصف أو الإضافة، كما في قوله تعالى: "فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ" الحاقة13، ولا ريب في وجود قرائن لفظية ومعنوية هي في جوهرها متعلقات مختلفة لاكتمال معنى الفعل بالصيغ المذكورة، إضافة إلى تأثير تلك القرائن في دلالاته الزمانية، وفقا لما تفيد الصيغ الصرفية في العربية ومبناه من حيث التجرد والزيادة، والصحة والاعتلال، واللزوم والتعدية، مع الإشارة إلى أنّ اللازم من الأفعال لا يبنى للمجهول على ما رجّحه بعض النحاة⁽¹³⁾. ودائما في نطاق شروط المبني للمجهول، نشير من جهة أخرى أن النحاة قد فصلوا في مسألة الأفعال التي تقبل المغايرة في الصيغ من تلك التي لا تقبلها، حيث يلاحظ عدم وجود خلاف فيما يخصّ الأفعال التامة

التصرف باتفاق النحاة⁽¹⁴⁾. وبهذا الصدد أشاروا إلى أن هناك أفعالا لا تقبل البناء للمجهول، مثل تلك التي تصنف مع الأفعال الجامدة: نعم، وبئس، وحبّذا، وعسى، وأفعال التعجب، ونعني بها الصيغ القياسية مثل: ما أفعَلُهُ.. وأفعلَ به، وبعض الأفعال التي تصف الطبع والسجايا مثل: شَجَع، وكَرَّم، وتضاف إلى الأفعال الدالة على الألوان والعيوب مثل: احمرّ واعورّ...، والخلاف بين النحاة واقع فيما يخص الفعل الناقص "كان" وأحواتها المتصرفة، إذا أجاز البعض بناءها للمجهول مثل "الفرّاء" ورفض ذلك جمهور البصريين، وعلّلوا ذلك ببقاء الخبر دون مُخبر في قولهم "كَيْنَ قائم" من "كان زيد قائمًا". وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن بعض الأفعال في العربية تلازمها صيغة المبني للمفعول منها: عُني، وجُنّ، بُهِتَ، زُكِمَ، أُعْمِيَ عَلَيْهِ، أُوْلِعَ، شُدِدَ، نُفِسَتِ المرأَة، شُغِفَ، أُعْرِمَ، غير أنّ الكثير من النحاة يرى أنّ الاسم المرفوع بعد هذه الأفعال فاعل لا نائب فاعل⁽¹⁵⁾.

1- بعض الوظائف الإبلافية للمغايرة في الصيغ من خلال نماذج تطبيقية:

بعد الإشارة الوجيزة لما لم يسمّ فاعله، وطبيعة تركيبته اللسانية، نحاول في السطور الآتية إلى الوقوف على بعض النماذج المتضمنة لهذا النوع من الصيغ في العربية من خلالها تحليلها إلى عناصرها مبنى ومعنى وزمنا، وباعتبار هذا الأخير قرين الحدث في الأفعال بحثا عن المتغيرات في تلك الصيغ، والوظائف التي تؤديها في نطاق سياقاتها المختلفة ودواعي بنائها للمجهول، ووصولاً إلى الدلالات المختلفة التي تتضمنها بهذا النمط من التركيب. والذي لا شك فيه أنّ التحليل اللساني المتكامل لهذه الأنماط من التعبير، يمكّن الدارس من استنتاج مضامينها الدفينة في ثنايا تلك التراكيب، أو النصوص من منظوم كلام العرب ومنثوره، والبحث عن الأساليب المؤثرة في المتلقّي، والتي من شأنها أن تجعله يتبني الموقف أو الرسالة التي ييشها المخاطب في تلافيف تلك التراكيب. ونحن ههنا بصدد نمط معين من الأساليب العربية الأصيلة، محاولين الكشف عن بعض أسرارها الإبلافية، بعد أن أشرنا إلى طبيعة تركيبها وبعض شروط صياغتها.

وبقي أن نعرّج في الآتي إلى معنى "الوظائف الإبلافية".

وبادئ ذي ما هي الوظيفة؟، جاء في "لسان العرب" في مادة: "وظف": الوظيفة من كل شيء ما يُقدّر له من كل يوم من رزق أو طعام أو علف أو شراب وجمعها "الوظائف" أو "الوظُف"، ووظف الشيء على نفسه ووظفه توظيفا ألزمها إياه⁽¹⁶⁾. والوظيفة في جوهرها هي طريقة استعمال شيء معين لتحقيق غرض معين، وفي مقامنا هذا تتعلق بالوقوف على المعنى المحصل من استخدام الكلمات مع بعضها، لتشكل الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة

أو المنطوقة على المستوى التحليلي⁽¹⁷⁾، وتبعاً لذلك تتعدد الوظيفة، وتحدد مصطلحاتها تبعاً لنمط الاستعمال، والغرض المتوخى منه، مثل الوظيفة الصوتية، والصرفية، والنحوية، والسياقية... وغيرها من الوظائف.

وإذا تبين لنا معنى الوظيفة من خلال ما سبق، فإنه من الضروري الإشارة إلى مصطلح "الإبلاغية" الذي نُسبت إليه لفظة "الوظيفة" حتى نتمكن من فهم معنى "الإبلاغية" كمصدر صناعي في الصرف العربي، الدال على حدث ومواصفاته المتعلقة به مثل: إنسانية، وحميمية، ووجود اللفظة ذاتها في موقع إعرابي معين. وقبل الإشارة إلى النسبة الحاصلة في اللفظة، نشير إلى معناها أولاً. فما هي الإبلاغية؟.

ودون الخوض في جذر اللفظة ومعناها الأصلي، نورد تعريفاً وجيزاً لأحد الكتاب المعاصرين يعرف فيه الإبلاغية بقوله: "الإبلاغية هي مجموع الشحن النفسية المتوارية في نص أدبي ما، وذات القوة التأثيرية على المتلقي: القارئ المستمع". ثم يضيف قائلاً: "إنّ القيم الانفعالية في اللغة، وتناغم الأصوات، والإيقاع، وإبراز عناصر محددة في العبارة، وتداعي الأفكار، والاتجاه إلى التذکر، والأساليب والتعبير الأدبية المتسمة بالفصاحة والبلاغة، كل ذلك يدخل في نطاق "الإبلاغية" التي هي جوهر البلاغة⁽¹⁸⁾".

والملاحظ أنّ غرض "الإبلاغية" هو التأثير في المتلقي، فتقفز بذلك فوق الجانبيين الموضوعي والفكري للكلام، وتقفز أيضاً فوق عملية توصيل الأفكار لتتجه نحو جوانب أخرى، لتحقيق قيمة انفعالية توقظها في نفس القارئ. ويعول -للوصول- إلى ذلك على قدرة المحلل في استنطاق العناصر اللسانية للكلام المراد تحليله، شريطة أن يرقى هذا الأخير إلى مستوى الإبلاغية المذكور في السطور السابقة.

ونحاول -تحقيقاً لشيء من ذلك- من خلال بعض النماذج المحللة إلى الوقوف على بعض الوظائف الإبلاغية للأفعال المبنية للمجهول، بالتركيز على أسباب حذف الفاعل فيها، وأثر ذلك في تحقيق معنى "الإبلاغية"، إضافة إلى معاني تلك الأفعال ومبانيها وزمنها، مما يشكل وحدة إبلاغية متكاملة.

ولقد آثرنا "توظيف" بعض الأحاديث النبوية الشريفة، في هذا المسعى، لأنها مستمدة من المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، أي السنة النبوية بمفهوم الأصوليين، غير أن ما قد يتناوله المقال، يقتصر على الجانب القولي، أي بعض أقوال النبي محمد صلى الله عليه وسلم -أفصح خلق الله-. وأقواله بسندها الصحيح رافد قوي من روافد اللغة العربية، لأنّ كلامه -صلى الله عليه وسلم- يحتل أرقى درجات البلاغة والإعجاز والبيان بعد الذكر الحكيم، وذلك لما للحديث الشريف من أثر بيّن في ألفاظها وتراكيبها وأساليبها، بلسان الذي لا ينطق عن الهوى

وأوتي جوامع الكلم. ولكن كان المقام لا يسمح بالإشارة إلى مكانة الحديث الشريف في الدراسات اللسانية، خاصة ما تعلق بالإسناد وهو أحد الأسس التي يبنى عليها، فإننا انتقينا أحاديث شريفة للتطبيق فيما يخدم مقالنا هذا، مُحاولين تحليلها بما يقتضيه المنهج اللساني العربي الأصيل، دون إغفال ما يناسبه مما توصلت إليه الدراسات اللسانية الحديثة، وذلك على النحو التالي:

1- صيغة "فُعِل" للصحيح المجرد من القرائن:

في قوله صلى الله عليه وسلم: "عُرِضَتْ عَلَيَّ النَّارُ وَأَنَا أُصَلِّي"⁽¹⁹⁾، وتحليل الحديث يعطينا المعاني النحوية الآتية: فعل "عَرَضَ": بوزن "فَعَلَ" ثلاثي مجرد صحيح، ومعناه عند قولنا: عَرَضْتُ الشيء أي أبديته وأظهرته على ما هو عليه⁽²⁰⁾، ويتعلق الأمر ههنا بالنار التي أعدّها الله تعالى للكافرين، وقد أوريها النبي صلى الله عليه وسلم ووردت الرؤيا مكررة في أحاديث كثيرة منها هذا الذي بين أيدينا.

عُرِضَ: ماضي مبني للمجهول قياسا من: فَعَلَ إلى "فُعِل" والمجهول من الأفعال ما جُهِل فاعله، وورد متصلا بتاء التأنيث حرف ساكن لا محل له من الإعراب.

نائب الفاعل: "النار" وحكمه الرفع لأنه حل محل المرفوع، وأصله مفعول به، لأن رؤيا الرسول صلى الله عليه وسلم وقعت على النار، ولما أسند الفعل إليها حركت بالرفع وهو الأصل عند النحاة، لأن محذوف لدواع معينة ينوب عنه المفعول به وغيرها مما ذكرنا في المبحث الأول من هذا المقال، غير أنّ المفعول به أولى من غيره في المقام مقام الفاعل المحذوف، ذلك أنّ العناصر الأخرى التي تقوم مقام الفاعل لا يمكن أن تقوم بتلك الوظيفة إلا إذا قُدرت بالمفعول الصحيح⁽²¹⁾.

متعلقان: "عليّ" الجار والجرور متعلقان بفعل "عُرِضَ" لأنه من الأفعال التي تتعدى تارة بنفسها مثل: عَرَضْتُ الصورة أو: "عَرَضْتُ له" وهو نوع من الأفعال تحفظ ولا يقاس عليها نحو: شكر، نصح، ووزن⁽²²⁾.

تقييد بجملة حالية: "وأنا أُصَلِّي" جملة اسمية في حل نصب على الحال مقيدة بالفعل "عُرِضَ" مبنية لهيئة صاحبها، مقترنة بالواو لأنها اسمية، كما أنّها جملة خبرية تخلو من كل قرائن الاستقبال والشرط والطلب والتعجب، ومسندها (الخبر) ل"أنا" جملة فعلية فعلها في صيغة المضارع الصرفية غير أنه دلّ على زمن الماضي وذلك من بقرينة

لفظية هي فعل "عُرِضَتْ" وأما المسند إليه فقد عرّف بالإضمار والضمائر أعرف المعارف لأن المقام يقتضي ذلك سواء أكان الضمير ظاهراً أم مستتراً.

من الغايات الإبلافية لحذف الفاعل في هذا الحديث: هذا الحديث جملة أو تركيب إسنادي يتكون من ركنين: المسند والمسند إليه، وهذا الأخير هو الفاعل أو نائبه فيما يتعلق بالحديث الشريف الذي بين أيدينا، وقد حُذِفَ ههنا فحلَّ محله معمول المسند: عُرِضَ، وجُهِّلَ الفاعل الحقيقي الذي هو ذات الله جلت قدرته، من خلال الحديث، ولعل من غايات الحذف فيه تعظيم الموقف، وإضفاء المهابة على الوصف والترهيب مما أعدّه الله تعالى لكل كافر به، ذلك أن المسند إليه أي الفاعل الحقيقي هو الله عز وجل.

2- صيغة: "فُعِلَ" للمعتلّ الناقص مجردة من القرائن:

جاء في الصحيح قوله صلى الله عليه وسلم: "بُني الإسلام على خمسٍ: شهادة أن لا إله إلا الله، وأنّ محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج وصوم رمضان" الصحيح 14/1. والعناصر النحوية لهذا الحديث كالتالي:

- صيغة فُعِلَ: "بُني" من بني بوزن "فَعَلَ" وهو ناقص، وبنيت الشيء والأمر بنياناً وبناءاً أقمته⁽²³⁾، ومعنى ذلك أنّ الإسلام الحنيف يقوم على ما ذُكر في الحديث من أركان.
- نائب فاعل: اسم ظاهر في لفظ "الإسلام" أصله مفعول به أقيم مقام الفاعل هو الأصح.
- متعلّقان: "على خمسٍ" جار ومجرور، والحرف "على" يؤدي ههنا وظيفتين الأولى تركيبية وتتعلق بإيصال معنى الفعل إلى المجرور أي: (أركان الإسلام مجتمعة)، وأما الثانية فدلالية تتجلى في معنى الحرف ذاته مركبا في الحديث، إذ أفاد الاستعلاء على المجاز⁽²⁴⁾، وذلك لأنّ الأمر يتعلق بقضايا معنوية محضّة غير محسوسة (قواعد الدين الإسلامي) ومجرورها: "خمسٍ" بدون تاء التأنيث لأن العدد "خمس" قبل تعليقه على معدوده (قاعدة: جمع قواعد)، واللفظ مؤنث سماعاً، والأعداد - في العربية- معاكسة للمعدود تأنيثاً وتذكيراً من ثلاثة إلى خمسة، مع حذف المعدود، وتنوين "خمسٍ" لأنه ورد نكرة احتاجت إلى التخصيص بالإضافة، فدل التنوين على أنّها غير مضافة.
- تابع مقصود بالحكم متفرع بالعطف: التابع الأول تجلّى في القاعدة الأولى للإسلام "الشهادتان" والتبعية ههنا إعرابية في جر كلمة "شهادة" وذلك على "البديلية" كون البدل في النحو العربي مقصود

بالحكم، وغرضه الإيضاح ورفع الالتباس مثلما هو حاصل في لفظ "خمس" إضافة إلى التبعية الإعرابية في حالة الجر بين: البديل والمبدل منه (خمس، شهادة)، والعامل في البديل هو العامل في المبدل منه، كما أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف⁽²⁵⁾.

- **تفريع بالعطف على البديل:** (وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ) عطف أول، و(إِقَامَ الصَّلَاةِ) عطف ثان، و(إِبْتِئَاءَ الرِّكَاتِ) عطف ثالث، (وصوم رمضان) عطف رابع، وكل ذلك في باب التوابع، وتحديدًا عطف النسق، بواسطة "الواو" وتدل في هذا المقام على مطلق الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه، والجمع دون الترتيب إذ اشتركت الأركان الخمسة في بناء الدين الإسلامي بحكم واحد، وكذلك أصل حروف العطف، لأنها تدل على ما سبق دون معانٍ إضافية مثل غيرها من الحروف.

من الأغراض البلاغية لحذف الفاعل في الحديث: ما لم يسمَّ فاعله إذا خلا باسم رفعه⁽²⁶⁾، وجاء ذلك في لفظ "الإسلام"، وأما الفاعل الحقيقي فهو ذات الله جلَّت قدرته أي السلطة العليا والمطلقة للتحليل والتحریم، وهو سبحانه وتعالى من "بنی الإسلام" من "البنیان" تمثيلاً لحالة الإسلام مع أركانه الخمسة بحالة خباء أقيمت له أعمدة وقطبها شهادة أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمدًا رسول الله، ومنه نتبين شيئًا من طبيعة الموقف الذي يقتضي تعظيمًا وإجلالًا للخالق المعبود فكان حذف الفاعل من الأدلة على ذلك.

- **صيغة "أَفْعَلٍ" للثلاثي المزيد بحرف مؤكد بقرينة لفظية:** قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه في أحد أسفارهما: "لَقَدْ أَنْزَلْتُ عَلَيَّ اللَّيْلَةَ سُورَةً لَهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ"، ثم قرأ: "إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا" الصحيح 266/6، ويمكن تحليله نحوياً كما يلي:

في البداية نشير إلى تأكيد الحديث بحرفين هما "اللام" و"قد" مع إفادة تحقق الحدث (إنزال السورة) وتقريبه من زمن الحال.

- **صيغة "أَفْعَلٍ" (أُنزِلَ) من الثلاثي "نَزَلَ" بوزن "فَعَلَ" زيدت فيه الهمزة للتعدية، أي ما أوحى للنبي صلى الله عليه وسلم من قرآن ذكره في الحديث، وما أنزل عليه صلى الله عليه وسلم هو القرآن الكريم، ومنه التنزيل يُطلق على القرآن الكريم، والفعل منه ومتعدِّ بنفسه إلى واحد، وتوكيد الفعل بمؤكدين دلالة قاطعة على وقوعه، وقروبه من زمن التكلم، وما تعلق بتكملة معناه هما الجار والمجرور "عليّ"، وأما**

الظرف - المفعول فيه- "الليلة" المنصوب على الظرفية الزمانية فقد شكّل قرينة لفظية عيّنت زمن حدوث إنزال السورة إلى زمن قريب من الحال.

- **نائب فاعل:** (سورة) مرفوع، والوظيفة الإعرابية الأصلية هي المفعولية، لأن فعل الإنزال وقع على "السورة"، ولما كان المقام مقام تعظيم حذف الفاعل الحقيقي (ذات الله تعالى) إضافة إلى عنصر التشويق، وإثارة انتباه المتلقي لمضمون الخبر، وتنكير نائب الفاعل "سورة" من معانيه **التعجب والتعظيم**.
- **مؤكدان:** الحكم الوارد في الحديث هو الإخبار بإنزال سورة من القرآن الكريم، وإحداث معنى "الإبلاغية" في نفس المتلقي، يعتمد البيان النبوي إلى توكيد الحكم توكيدا يزيل أدنى الشكوك، ويرسخ الخبر ترسيخا قويا، وذلك بواسطة "لام الابتداء" المفتوحة، وهي من الحروف الهوامل لا عمل لها، وتفيد التوكيد، إضافة إلى ضمير الفصل أو العماد عند الكوفيين، والمتمثل في ضمير الغائبة: "هي"

لأنه يُعتمد عليه في تمييز الخبر من التابع، وهو أيضا من مؤكدات الحكم، وقد تبعه اسم تفضيل: "أحب" وهو من شروطه، علما أن ضمير الفصل يفصل بين المبتدأ أو الخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر.

- **متعلقان:** (إلّي) جار ومجرور متعلقان باسم التفضيل "أحب" مع إفادة حرف الجر "إلى" معنى انتهاء الغاية في الزمان والمكان بالنسبة لمجرورها أي "ياء المتكلم" ثم جار ومجرور: (من + ما) بمعنى الذي وقد أدمجت النون في الميم الموصول في محل جر بحرف الجر.

- **صلة موصول:** (طلعت عليه الشمس): جملة فعلية لا محل لها من الإعراب (صلة موصول).
- **جملة بدل مطابق:** (إنا فتحنا لك فتحا مبينا) لأن الآية الكريمة هي المقصودة في الحديث بعد المبدل منه (سورة)، فالآية بنصّها أهمّ في الكلام من متبوعها، إذ من خصائص البدل إمكان حذف المبدل منه دون اختلال المعنى العام للكلام، وإضافة إلى ذلك هناك سمة أخرى في أسلوب البدل هي: **التوكيد** لأنه يُذكر فيه الشيء مرّتين، الأولى توطئة وتمهيد، والثانية تحديد المقصود، ونمطه ههنا هو إبدال معرفة من نكرة أي جملة من مفرد.

- **ومن وسائل تحقيق الإبلاغية في هذا الحديث "الاقتضاب"** ويتجلّى⁽²⁸⁾، في أخذ القليل مما يطول الحديث فيه، إذ لخص النبي -صلى الله عليه وسلم- الحدث العظيم في لفظ: "سورة"، تقيّده صفة خصّصت الموصوف وعظّمت شأنه ثم: "الإشارة" وهو معنى زائد في قوله -صلى الله عليه وسلم-: "مما طلعت عليه الشمس" بعبارة وجيزة تقتضي الحديث الطويل.

3- صيغة: أفعال لفعل متعدّ إلى ثلاثة مجردة من القرائن: قال -صلى الله عليه وسلم- في باب كفران العشير: "أرَيْتُ النَّارَ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النَّسَاءُ يَكْفُرْنَ...". قيل: "أيكفرن بالله؟"، قال: "يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ" الصحيح: 24/1.

4- يمكن تقسيم هذا الحديث إلى وحدات نحوية كما يأتي:

وأول أجزائه هي الجملة الرئيسية "النواة": "أرَيْتُ": ةالتي انبثقت عنها بقية العناصر المكملة للحديث، ونكتفي بالوقوف عندها، كونها البؤرة التي تنبعث منها "إبلاغية الحديث، مع جملة استئناف مقيدة.

فالجملة " النواة " : تركيب فعلي إسنادي مبني للمجهول من فعل: "أرَى" الذي ينصب ثلاث مفعولات، وهو من قبيل أفعال: أعلم، وأنبأ، وخبر، وعادة ما يقع المفعول الأول نائب فاعل كما هو الحال ههنا في الضمير المتصل "النساء"، وهي في مقتضيات الفعل المذكور مفعول به أول، واستوفى الثاني في لفظ "النار"، على أن هذه الأفعال قد تتعدى إلى واحد ثم يُعني عن المفعولين الآخرين مكملات أخرى، وفعل "أرَى" هنا دال على "الإراءة البصرية"⁽²⁹⁾، لأنه -صلى الله عليه وسلم- أوريَ النَّارَ، ثم ساكنيها، والملاحظ أن إقامة المفعول الأول مقام نائب الفاعل دلّ على غرض الحذف فيه: "تعظيم الموقف وتهويله كما" مرّ في الحديثين السابقين.

- استئناف أول مقيد: "فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن": تمّ ربط هذا الجزء من الحديث بالفاء، ودلالة الاستئناف استقلاله بمعناه عن الجملة الرئيسية، واستهلّ بـ "إذا الفجائية"، وفي ذلك عنصر آخر من عناصر الإبلاغية، التي تثير السامع، وتستولي على لَبِّه لسماع فحوى "المفاجأة". و " إذا " - يهذه الوظيفة السياقية - هي التي يأتي الاسم بعدها مبتدأ وهي ظرف مكان، قد سدّ مسدّ الخبر، كما جاء في المقتضب⁽³⁰⁾، فيكون المبتدأ: "أكثر أهلها" مضافا ومضافا إليه ثم "النساء" خبر ثان، والمفاجأة بمعنى المباغطة أي حدوث الفعل على حين غرة، وتجلت في إضافة لفظ "أكثر" بصيغة التفضيل إلى لفظ "أهل" من أهل المكان، والقصد سكانه والمقيمون فيه، والمعنى أكثر سكان النار النساء كما جاء في الحديث، بتقييد الجملة الإسمية بجملة فعلية في محل نصب، والحال فضلة كما هي حالها هنا، غير أنها أدت وظيفة بيان حال صاحبها (وتخصيصه)⁽³¹⁾.

وقد تشكل الحديث أيضا من جملة تفسيرية (يكفرن العشير ويكفرن الإحسان)، ثم استئناف ثان في قوله: "لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأيت منك شيئا قالت ما رأيت منك خيرا قط"، وذلك للملازمة بين أمرين الأول ملزوم "لو أحسنت"، والثاني لازم: "ما رأيت"⁽³²⁾.

ومن هنا يُفهم اللازم والملزوم بـ"لو" أو الامتناع لامتناع، وقد دخلت هنا على متلازمين انتفى اللازم منهما أي "الجواب" فاستفيد نفي الملزوم الشرط من قضية اللزوم لا من نفس الحرف، وهذا الجزء من الحديث -بغض النظر عن قرينة "لو" - يُعتبر استثناءً لأنه تركيب إسنادي متعدد مستقل بمعناه متفرع الأجزاء ومتواصل. ولعلنا نلاحظ دقة التعبير في الأسلوب النبوي الرفيع، إذ كل عنصر من العناصر النحوية يتضافر ويتكامل مع بقية العناصر الأخرى، في "نظم" أخذ، يتحقق به معنى "الإبلاغية" في أرقى صورها لمن وهبه الله الحس اللغوي الرفيع لتذوق شئ من خصائص البيان النبوي بلسان عربي مبين.

3-خاتمة : من خلال تلك السطور أمكن لنا ملامسة بعض النتائج التي نوجزها في الآتي:

- لما كان فهم المصطلح واستيعابه من شأنه تيسير الإجابة عن مقتضياته، تناول المقال عناصر العنوان بشيء من.

- من النتائج المتوصل إليها - في هذا النطاق - أن : "المغايرة في الصيغ" اصطلاح حديث، في علوم اللسان عند المحدثين العرب، وتقابله تسميات أخرى عند النحاة العرب الأوائل، منها : "...المبني للمفعول،... ما لم يسم فاعله،... المبني للمجهول..."

- بناء على طبيعة تركيبته اللسانية، فإن المبني للمجهول (المغايرة في الصيغ) درس صرفي صميم، لأنه يتناول تغييراً يطرأ على بنية الكلمة: الفعل المحذوف الفاعل وما ينتج عنه من تغييرات في حركات الإعراب، وتلوين المنى المراد تبلغه بصيغة خاصة أبرز أعراضها التأثير في المتلقي: (السامع- القارئ).

- تقتضي الصناعة النحوية نائباً للفاعل المحذوف في هذا النوع من التعبير، وأنماط ما يقوم بتلك الوظيفة النحوية : المفعول به، والجار والمجرور، والظرف، والمصدر....وفقاً للشروط التي وضعها نحاة العربية .

- الحذف ظاهرة لسانية في العربية، وتُدرس في النحو والبلاغة، ولا تخصّ الفاعل فقط، وما ورد في القال يتعلق بالأبعاد الإبلاغية للبناء للمجهول، القائم على حذف الفاعل لينوب عنه عنصر نحوي آخر في التركيب الوارد فيه.

- مصطلح : "الإبلاغية" يقوم على أساس عنصر التأثير انطلاقاً من مضامين النصوص الثرية، ذات الأسلوب الرفيع، والمعاني السامية المشرقة، والألفاظ الجزلة القوية، لأنها -أي الإبلاغية- تتشكّل من الشُّحن النفسية المتوارية في ثنايا تلك النصوص ذات التأثير القوي على المتلقي.

- اقتصر تطبيق هذا المقال على بعض الأحاديث النبوية الشريفة، وانتهج تحليلاً لسانياً متكاملًا، محاولاً استنباط بعض الملامح البلاغية من استقراء كل العناصر التركيبية لتلك الأحاديث، فكانت كلها لإكبار وإجلال ذات الله تعالى (كونه الفاعل الحقيقي لأفعال تلك الأحاديث)، وتعظيم الموقف، والترغيب والترهيب، انطلاقاً من مغايرة صيغة تلك الأحاديث، التي شكلت جملاً رئيسة (ناوة) لما تفرع عنها من مكملات تخدم جوهر تلك النواة.

الهوامش :

- 1 ابن منظور-محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري/لسان العرب/دار إحياء التراث العربي/بيروت-ط1-1988-ص10/155
- 2 الزنجشيري-جار الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد/أساس البلاغة/المكتبة العصرية-بيروت-ت.محمد أحمد قاسم-ط1-2003-ص:487.
- 3 سيبويه- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنير/الكتاب/ت.عبد السلام محمد هارون-دار الجيل بيروت-ط1-1991-ص:35/2.
- 4 المبرد-أبو العباس محمد بن يزيد/المقتضب/ت:محمد عبد الخالق عزيمة-دط-1388هـ-ص:50/4
- 5 شرف الدين الراجحي/المبني للمجهول وتراكيبه ودلالته في القرآن العظيم/دار المعرفة الجامعية-القاهرة/دط-1999-ص:05.
- 6 ابن يعيش-موفق الدين يعيشبن علي النحوي/شرح المفصل/مكتبة المتنبّي-القاهرة-دط-دت-ص:69/07
- 7 السابق نفسه.
- 8 الأنباري النحوي-كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد/أسرار العربية/ت: بركات يوسف عبود/ دار الأرقم بن أبي الأرقم-بيروت-ط1-1999- ص : 85.
- 9 محمد خير حلواني/ النحو الميسر/ دار المأمون للتراث/ دمشق - ط1-1997- ص: 368/1.
- 10 السابق نفسه : ص: 371/1.
- 11 محمد عيد/ النحو المصنفي/ عالم الكتب/ القاهرة - ط1-2009/ ص: 327.
- 12 محمد خير حلواني/ النحو الميسر/ ص: 372/1.
- 13 الأنباري النحوي/ أسرار العربية / ص:88.
- 14 شرف الدين الراجحي/ المبني للمجهول: تراكيبه ودلالته في القرآن العظيم/ ص: 09.
- 15 محمد عير حلواني/ النحو الميسر/ص: 367/1.
- 16 ابن منظور/ لسان العرب/ ص: 339/15.
- 17 فاضل مصطفى الساقى/ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة/ مكتبة الخانجي بالقاهرة/ط2-2008/ ص: 158.
- 18 سمير أبو حمدان/ البلاغية في البلاغة العربية/ منشورا عويدات الدولية-بيروت- ط1-1991-ص:08.

- 19 البخاري- محمد بن اسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه/ الصحيح/ عالم الكتب- ط1- 1985/ص: 188/1.
- 20 موسى بن محمد بن الملياني الأحمدي/ معجم الأفعال المتعدية بحرف/ دار العلم للملايين/ بيروت- ط1- 1979-ص: 233.
- 21 ابن يعيش/ شرح المفصل. ص: 74/07.
- 22 السيوطي- عبد الرحمن جلال الدين/ الأشباه والنظائر في النحو/ ت: عبد العال سالم مكرم/ عالم الكتب. القاهرة/ ط3- 2003/ص: 72/2.
- 23 ابن القوطية/ كتاب الأفعال/ ت: علي فودة/ مكتبة الخانجي/ القاهرة / ط2- 1993. ص: 133.
- 24 الزجاجي- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق/ حروف المعاني/ ت: علي تقيف الحمدا/ مؤسسة الرسالة/ دار الأمل/ إربد- ط2- 1986-ص: 23.
- 25 الأنباري النحوي/ أسرار العربية/ ص: 218.
- 26 الفراء- أبو زكرياء يحيى بن زياد/ معاني القرآن/ ت. ومراجعة: محمد علي النجار- الدار المصرية للتأليف والترجمة- دط- دت ص: 210/2.
- 27 المرادي - الحسن بن قاسم -/ الجنى الداني في حروف المعاني/ ت: فخر الدين قباوة- ومحمد ندم فاضل/ دار الآفاق الجديدة- بيروت- ط2- 1983- ص: 385.
- 28 أبو هلال العسكري- الحسن بن عبد الله بن سهل/ كتاب الصناعتين/ ت: علي محمد البجاوي ومحمد عبد السلام شاهين/ دار الكتب العلمية/ دط- دت- ص: 42.
29. محمد الطاهر بن عاشور/ تفسير التحرير والتنوير/ الدار التونسية للنشر/ ص: 100/2.
- 30 المبرد / المقتضب/ ص: 178/3.
- 31 محمد الطاهر الحمصي/ من نحو المباني إلى نحو المعاني/- بحث في الجملة وأركانها/ دار سعد الدين للطباعة والنشر/ ط1- 2003-ص: 518.
- 32 ابن قيم الجوزية- أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي/ بدائع الفوائد/ ت: معروف مصطفى زريق وآخرون/ دار الخيزر - ط1- 1994- ص: 53-52/1.